المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/2/8

جمعية الدول الأطراف

Distr.: Limited
13 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثانية

نيويورك

٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

انتخاب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة

١ - بموجب أحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٣٢ من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/RES.2 عن الإجراءات المتبعة لترشيح وانتخاب القضاة، والمدعي العام، ونواب المدعي العام للمحكمة، يقوم المدعي العام بترشيح ثلاثة أشخاص لكل منصب من مناصب نواب المدعي العام التي يتعين شغلها.

٢ - وفي رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أحال المدعي العام للمحكمة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف ترشيحه للأشخاص الثلاثة لشغل منصب نائب المدعي العام للمحكمة (انظر المرفق):

سيرج براميرتس (بلجيكا)

حسن باباكار جالو (غامبيا)

فلاديمير توشيلوفسكي (أوكرانيا).

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وصفت الرسالة الإجراءات المتبعة في اختيار المرشحين (انظر المرفق، التذييل الأول). وعرضت مجموعة من البيانات عن المؤهلات (انظر المرفق، التذييل الثاني) وتم تقديمها وفقا للفقرة ٣٣ من القرار المذكور أعلاه.

٤ - وبموجب أحكام الفقرة ٣٧ من نفس القرار، تنطبق الإجراءات المتبعة في انتخاب المدعي العام، مع التعديل اللازم حسب الاقتضاء، على انتخاب أي نائب من نوابه.

270803 270803 03-46738 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المقدمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

يشرفني أن أبلغكم بوصفي رئيسا لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أنه تم وضع اللمسات الأخيرة لعملية اختيار مرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات).

وقد تم اختيار المرشحين من مجموعة مؤلفة من ١٣٠ شخصا تقدموا بطلبات وردت من ٤٧ بلدا، ومن دول أطراف ودول غير أطراف. والعدد الكبير للطلبات التي وردت هو نتيجة للدعاية الكبيرة للدعوة إلى تقديم الطلبات، وتمت الدعاية عن طريق موقع المحكمة على شبكة الإنترنت. وبذلت أمانة جمعية الدول الأطراف أيضا الجهود لنشر الدعاية وهو أمر يستحق الاعتراف به. وأرسل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رسائل لنشر هذا النداء على رؤساء بعثات الدول الأطراف المعتمدة لدى مملكة هولندا، وممثلي الدول الأطراف الآخرين الذين ليس لديهم بعثات في مملكة هولندا، وفرقة العمل التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لهولندا، والرابطة الدولية للمدعين العامين، والائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. وتم أيضا توجيه النداء لتقديم الطلبات في مؤتمر صحفي انعقد في مكتبي في ١٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٣ في لاهاي، وفي بلاغ صحفي صدر قبل المؤتمر الصحفي ونشر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وتم نشر النداء لتقديم الطلبات على نطاق واسع بهدف جذب أفضل النساء والرجال الذين يمثلون جميع المناطق والنظم القانونية في العالم. ونتيجة لذلك، تقدم عدد كبير من المرشحين البارزين بطلبات (يمكن الاطلاع على تفاصيلها الدقيقة في التذييل الأول لهذه الرسالة). وللأسف، ليس هناك عدد كبير من المرشحات وليس هناك عدد كاف من المرشحين من جميع المناطق والنظم القانونية. وأشجع الدول، والمنظمات، والرابطات المهنية على مساعدتي لجعل الردود على النداءات المقبلة أكثر توازنا.

وبعد استعراض جميع الطلبات، نظمتُ مقابلات مع ١٤ مرشحا. وأجريت أنا وكبيرة المدعين العامين، كارلا ديل بونتي، للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مقابلات مع ١٢ مرشحا في مقر المحكمة في ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٣. وأجريت مقابلتين إضافيتين في تاريخ لاحق. وكانت الخطوة النهائية في هذه المهمة الصعبة والهامة للغاية المتمثلة في اختيار ثلاثة مرشحين هي جولة ثانية من المقابلات مع ستة مرشحين في قائمة مصغرة، وقد أجريتُ هذه المقابلات. وعندما اتخذت قراري،

استشرت مدعيين عامين سابقين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا وهما لويز أربور وريتشارد غولدستون.

وبعد التداول الدقيق، وعملا بالفقرة ٤ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، قررتُ ترشيح السيد سيرج براميرتس، والسيد حسن بوباكارا جالو والسيد فلاديمير توشيلوفيسكي لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات). وأطلب من سيادتكم أن تحيلوا أسماءهم إلى جمعية الدول الأطراف للنظر في طلباتهم في الدورة الثانية المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ولم يتم ترتيب المرشحين المختارين ترتيبا تفضيليا من أجل السماح للجمعية بأن تمارس حقها في اختيار أي واحد منهم للمنصب. والمرشحون الثلاثة أشخاص ذوو خبرة واسعة ومعترف بها في المحاكمات الجنائية. ويستوفون أيضا بصورة كاملة الشروط الدقيقة للنظام الأساسي.

السيد سيرج براميرتس مدع عام اتحادي في مملكة بلجيكا. وكان مدعيا عاما لأكثر من أربع عشرة سنة ويحتل في الوقت الراهن أعلى منصب احتله مدع عام في بلده. وهو مسؤول عن تنسيق جميع التحقيقات الوطنية والدولية في الجريمة المنظمة، والإرهاب، وانتهاك القانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم في إنشاء شبكة للمدعين العامين الأوروبيين، ويقوم بدور رائد في التعاون بين بلجيكا والبلدان الأخرى والمحاكم الدولية والمؤسسات الدولية. وحصل السيد براميرتس على الدكتوراه في موضوع تعاون الشرطة عبر الحدود من جامعة ألبرت لودفيغس في فرايبورغ بألمانيا.

السيد حسن بوباكارا جالو يجمع بين مهنة طويلة أمضاها مدعيا عاما وقاضيا في غامبيا والخبرة الدولية. وكان نائبا عاما ووزيرا للعدل في بلده لمدة عشر سنوات، وقاضيا في المحكمة العليا لمدة أربع سنوات. وكان عضوا في فريق الخبراء الذي أجرى تقييما قانونيا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأوصى بالتدابير اللازم اتخاذها لكي تؤدي المحكمتان مهامهما بصورة فعالة، وذلك بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. وتم الاعتراف به دوليا بعد أن عين قاضيا في دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لسيراليون وقاضيا خاصا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهو في الوقت الراهن عضو في المحكمة الجنائية لأمانة الكمنولث. وحصل على الماجستير في القانون من جامعة كلية لندن بالمملكة المتحدة.

السيد فلاديمير توشيلوفسكي عمل في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمدة تسع سنوات في كل من التحقيقات والمحاكمات. وهو في الوقت الراهن محام في هذا المكتب. وقد عمل لمدة ١٥ سنة محامي دائرة ونائب وكيل إقليمي في

أوكرانيا وحصل على درجة الدكتوراه في المحاكمات والإجراءات الجنائية من جامعة تاراس شيفشينكو الوطنية بكييف في أوكرانيا. وشارك في المراحل الأولى من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وذلك كممثل رسمي عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لدى اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، واللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكخبير استشاره مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن عدد من المواضيع قبل وصولي.

السيرة الذاتية للمرشحين مرفقة في التذييل الثاني لهذه الرسالة، لكي تنظر فيها الجمعية العامة. ويرد في التذييل الأول تقرير مفصل عن عملية الاختيار.

وللحرص على أن يكون للمرشحين لمنصب نائب المدعي العام (التحقيقات) اطلاع كامل على المسائل المعروضة على مكتب المدعي العام وشعبة التحقيقات بصفة خاصة، دعوتهم إلى قضاء يومين في مكتبي ليعملوا مع الموظفين قبل الدورة الثانية المقبلة لجمعية الدول الأطراف. وهم بذلك لم يستوفوا الشروط المهنية والشخصية المنصوص عليها في النظام الأساسي فحسب، بل أدركوا أيضا التحديات المقبلة.

واسمحوا لي أخيرا أن أشير إلى شروط تعيين نائب المدعي العام. عملا بالفقرة ٤ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، يشغل نائب المدعي العام (التحقيقات) منصبه لمدة تسع سنوات. ومع ذلك، يأذن النظام الأساسي للجمعية أن تقرر اختصار هذه المدة. وفي رأيي، يستحسن إلى حد كبير أن تعتمد الجمعية النهج المتبع في انتخاب قضاة المحكمة، الذين تم البت على مراحل في فترة خدمتهم، عملا بالفقرة ٩ (ب) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. وعليه، أوصي بأن يكون التعيين لفترة ست سنوات، ومن شأن ذلك أن يضمن عدم انتهاء فترة عمل نائب المدعي العام (التحقيقات) مع انتهاء فترتي، مما سيسمح بتأمين الاستمرارية في عمل المكتب والمحافظة بشكل سليم على الذاكرة المؤسسية في الإدارة العليا.

(التوقيع) لويس **مورينو – أوكامبو**
المدعي العام

التذييل الأول

تقرير عن الإجراءات المتبعة لاختيار مرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات) في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

أولا – الإعلان عن الشاغر

تم نشر خبر منصب نائب المدعي العام (التحقيقات) الشاغر في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في موقع المحكمة الجنائية الدولية على شبكة الإنترنت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بلغتي عمل المحكمة. وتم تمديد الموعد النهائي الأصلي وكان ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ مرتين، للتأكد من أن الفترة اللازمة لانتشار الخبر كافية للسماح للمكتب باستلام طلبات من أفراد مؤهلين في كل أنحاء العالم. وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وتم أيضا الإعلان عن الشاغر في مؤتمر صحفي عقد في مكتب المدعي العام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتم نشره كذلك في بلاغ صحفي أصدره المدعي العام في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتناول البلاغ الرسائل التي وردت إلى المكتب منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والرسائل التي وردت إلى المدعي العام في الفترة التالية للمؤتمر الصحفي بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وعممت أمانة جمعية الدول الأطراف في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ النداء الموجه لإرسال طلبات لشغل المنصب، ويعرب مكتب المدعي العام عن شكره للمساعدة المقدمة في هذا الشأن. وتم أيضا تعميم النداء الموجه لإرسال الطلبات على البعثات الدبلوماسية للدول الأطراف لدى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأرسل المدعي العام لويس مورينو – أوكامبو رسائل إلى جميع رؤساء بعثات الدول الأطراف المعتمدة لدى مملكة هولندا، وإلى ممثلي الدول الأطراف الآخرين التي ليست لديها بعثة لدى مملكة هولندا، وإلى فرقة العمل التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في هولندا.

وتم أيضا توجيه نداء لإرسال الطلبات إلى الأمين العام للرابطة الدولية للمدعين العامين وإلى موجه الدعوات للائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا – إحصاءات بشأن الطلبات الواردة

ورد ما مجموعه ١٣٠ طلبا لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات). وفيما يلي توزيع الطلبات بحسب الجنس، وبحسب ما إذا كان البلد الذي يحمل صاحب الطلب جنسيتها قد صدّق على نظام روما الأساسي، وبحسب المنشأ الجغرافي.

مجموع عدد الطلبات الواردة ١٣٠

		النسبة المئوية من المجموع	المجموع الفرعي	النسبة المئوية من المجموع الفرعي
طلبات النساء	٢٧	٢٠		
طلبات الرجال	١٠٣	٨٠		
أصحاب الطلبات من الدول الأطراف	١١٠	٨٥		
من النساء			٢٣	٢١
من الرجال			٨٧	٧٩
أصحاب الطلبات من الدول غير الأطراف			٢٠	١٥
من النساء			٤	٢٤
من الرجال			١٦	٧٦
أصحاب الطلبات الأفريقيين	٢٩	٢٢		
أصحاب الطلبات الآسيويين	٤	٣		
أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية	١١	٨,٥		
أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨	٦,٥		
أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى	٧٨	٦٠		

ثالثا – عملية تنظيم المقابلات

تم فرز طلبات شغل منصب نائب المدعي العام للتأكد من أن أصحاب الطلبات يستوفون الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، وفي ضوء الواجبات والمسؤوليات التي سيتحملها مَن سيشغل المنصب كما هو منصوص عليه في الإعلان عن الشاغر.

اختار المدعي العام للمحكمة أربعة عشر من المتقدمين بطلبات، ودُعي كل واحد منهم إلى مقابلة في مقر المحكمة. وفيما يلي توزيع أصحاب الطلبات المدعوين بحسب الجنس، وبحسب ما إذا كان البلد الذي يحمل صاحب الطلب جنسيته قد صدّق على نظام روما الأساسي، وبحسب المنشأ الجغرافي.

مجموع عدد المرشحين الذين تمت مقابلتهم	**١٤**
أصحاب الطلبات من النساء	٢
أصحاب الطلبات من الرجال	١٢
أصحاب الطلبات من الدول الأطراف	١٢
أصحاب الطلبات من الدول غير الأطراف	٢

أصحاب الطلبات الأفريقيين	٣
أصحاب الطلبات الآسيويين	صفر
أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية	٢
أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	صفر
أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى	٩

تم تنظيم الجولة الأولى من المقابلات في مقر المحكمة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأجرى المقابلات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو - أوكامبو والمدعي العام كارلا ديل بونتي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتم تنظيم مقابلات مع ما مجموعه اثنا عشر مرشحا في ذلك اليوم، وكانت إحدى هذه المقابلات عبر الهاتف. والتقى المدعي العام مورينو - أوكامبو بمرشحين اثنين في تاريخ لاحق.

وخلص المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى وضع قائمة مصغرة مؤلفة من ستة مرشحين، دُعي كل واحد منهم إلى مقابلة ثانية، وتم الالتقاء بهؤلاء المرشحين في الفترة بين ٢ و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إما شخصيا أو عبر الهاتف. وفي هذه المرحلة، تلقى المدعي العام المشورة من المدعيين السابقين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لويز أربور وريتشارد غولدستون. ثم قرر ترشيح السيد سيرج براميرتس (بلجيكا)، والسيد حسن بوباكار جالو (غامبيا)، والسيد فلاديمير توشيلوفسكي (أوكرانيا) لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات).

التذييل الثاني

قائمة مصنفة أبجديا للمرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات) في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مع بيان بمؤهلاتهم[1]

١ - برامبرتس، سيرج (بلجيكا)

بيان بالمؤهلات

مولود في ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٢ في أوبيين (بلجيكا)

المؤهلات

١٩٨٠-١٩٨٥: درجة تمهيدية ودرجة كاملة في القانون من الجامعة الكاثوليكية في لوفان الجديدة في بلجيكا (بامتياز)

١٩٨٩-١٩٩١ درجة كاملة في علم الجريمة من كلية علم الجريمة في جامعة لييج في بلجيكا (بامتياز)

١٩٩٣-١٩٩٨ دكتوراه في القانون من جامعة ألبرت لودفيغي في فرايبورغ بألمانيا.

موضوع الرسالة ''تعاون الشرطة عبر الحدود'' (بأعلى درجات الامتياز).

المعرفة باللغات

اللغات الفرنسية والألمانية والهولندية والانكليزية: معرفة جيدة

الإسبانية: معرفة أساسية

الخبرة المهنية

١٩٨٥-١٩٨٩ محام في محاكم فيرفييه وأوبيين

١٩٨٩-١٩٩٦ نائب المدعي العام للتاج في المحكمة الابتدائية الأولى في أوبيين

١٩٩٦-١٩٩٧ النائب الأول للمدعي العام للتاج في نفس المحكمة

١٩٩٩-حتى اليوم: نائب المدعي العام لمحكمة لييج للاستئناف (منتدب في مكتب المدعي العام الوطني)

١٩٩٧-٢٠٠٢ المدعي العام الوطني ٢٠٠٢

(١) كما قدمها أصحاب الطلبات لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات).

٢٠٠٠ حتى اليوم المدعي العام الاتحادي لمملكة هولندا.

الجامعات

١٩٩١-١٩٩٣ مساعد أبحاث في الجامعة الكاثوليكية في لوفان الجديدة، قسم القانون الجنائي وعلم الجريمة (الأستاذة الدكتورة فرانسواز تولكانس).

١٩٩٦-٢٠٠١ مساعد علمي في جامعة ليبج

٢٠٠١ أستاذ في جامعة ليبج؛ ومسؤول عن مادة ''الشرطة والتعاون القضائي في سياق دولي - الصكوك والرهانات''.

اللجان التي عمل فيها خبيرا

- خبير في مجلس أوروبا في إطار البرامج التدريبية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، برنامجا أوكتوبوس وباكو؛ واللجان في ألبانيا وبلغاريا وسلوفاكيا.
- خبير وطني في سياق العمل المشترك الذي يقوم به مجلس الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية لتقييم وتطبيق التعهدات الدولية الوطنية فيما يتصل بمكافحة الجريمة المنظمة؛ اللجان في أيرلندا والدانمرك.
- خبير وطني في اللجنة الأوروبية فيما يتصل بلجنتي العدالة والشؤون الداخلية؛ وخبير في مكافحة الغش والفساد؛ اللجان في سلوفاكيا وليتوانيا.
- خبير في منظمة الهجرة الدولية فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص. اللجان في أوروبا الشرقية والبلقان.

المؤتمرات الدولية

شارك كمتحدث في كثير من المؤتمرات الدولية حول الجريمة المنظمة وآليات التعاون الدولي لا سيما في:

- فيينا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المؤتمر الدولي الذي نظمه الإنتربول بشأن الاتجار بالنساء، قدم عرضا عنوانه ''الاتجار بالنساء - الحالة القانونية والتجربة البلجيكية''.
- براتيسلافا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حلقة دراسية نظمها مجلس أوروبا عن ''التعاون مع وكالات العدالة الجنائية وحماية المستضعفين'' قدم عرضا عنوانه ''حماية الشهود والتعاون الدولي''.

- تريـر في ١٥ تشـرين الأول/أكتوبـر ١٩٩٩، حلقـة دراسـية نظمتـها أكاديميـة تريـر الأوروبية للقانون (المنطقة القانونية الأوروبية: التعاون القضائي في القضايا الجنائية في أوروبا) قدم عرضا عنوانه ''الشبكة القضائية الأوروبية''.

- روما في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، مؤتمر نظمته منظمة الهجرة الدولية واللجنة الأوروبيـة المعنيـة بـإدارة الهجـرة والتعـاون؛ البلقـان قـدم عرضـا عنوانـه ''الاتجـار بالأشخاص والهجرة السرية''.

- بروكسـل في ٧ كـانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٩، مؤتمـر نظمـه معـهد الدراسـات الأوروبية في جامعة بروكسل عن ''المجال القضائي الجنائي الأوروبي بعد تامبيري'' قدم عرضا عنوانه ''إنشاء العدالة الأوروبية والنيابة العامة الأوروبية''.

- بودابست في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مؤتمر نظمته منظمة الهجرة الدولية واللجنة الأوروبية عن ''إدارة الهجرة والتعاون، أوروبا الوسطى والشرقية'' قدم عرضا عنوانه ''الاتجار بالأشخاص ودراسات لحالات إفرادية''.

- سيول في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، الاجتماع الآسيوي الأوروبي لوكالات إنفاذ القانون فيما يتعلق برعاية الأطفال عن ''العلاقات التعاونية لحماية الأطفال'' قدم عرضا عنوانه ''الإساءة إلى الأطفال جنسيا والاتجار بهم''.

- ساو باولو في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، المؤتمر العالمي الأول للمدعين العامين؛ قدم عرضا عنوانه ''وزارة الخدمات العامة والشرطة: البحث عن توازن جديد في مجال التعاون الدولي''.

- باريس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، مؤتمر نظمته لجنة مكافحة الرق الحديث عن ''الرق الحديث والاتجار بالأشخاص، ما هي النهج الأوروبية؟''، قدم عرضا عنوانه ''السياسة البلجيكية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص''.

- براغ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حلقة دراسية نظمتها وزارة الداخلية الفرنسية عن الدعارة الوافدة من أوروبا الوسطى، قدم عرضا عنوانه ''الشرطة والعدالة: النهج البلجيكي في مكافحة الاتجار بالأشخاص''.

- غينت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مؤتمر نظمته الحكومة البلجيكية عن ''استراتيجية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية''، قدم عرضا عنوانه ''الأنشطة التشغيلية عبر الحدود''.

- فيينا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠١، المنتدى الدولي للقضاة والمدعين العامين حول موضوع: ''نحو منطقة قانونية أوروبية – التعاون في القضايا الجنائية في أوروبا، قدم عرضا عنوانه ''الشبكة القضائية الأوروبية''.

- بروكسل في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ''المؤتمر الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص''، مقرر فريق ''الشرطة والتعاون القضائي''.

- بروكسل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، جلسة استماع للبرلمان الأوروبي، ''الكتاب الأخضر للجنة المعنية بالحماية الجنائية للمصالح المالية للجماعة الأوروبية وإنشاء منصب لمدع عام أوروبي'' قدم عرضا عنوانه ''العلاقة بين المدعي العام الأوروبي والسلطات الوطنية''.

- بوخارست في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مؤتمر نظمه المدعون العامون لمكافحة الفساد في رومانيا وإسبانيا عن الادعاء العام الأوروبي، قدم عرضا عنوانه ''المدعون العامون الأوروبيون المعينون، وضعهم وعملهم''.

- لوفان الجديدة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مؤتمر نظمته الجامعة الكاثوليكية في لوفان الجديدة عن مكافحة الجريمة المنظمة، قدم عرضا عنوانه ''قانون ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المتصل بحماية الشهود المهددين''.

- برازيليا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مؤتمر نظمه الادعاء العام للاتحاد البرازيلي عن ''مكافحة الجريمة المنظمة – حماية النظام الديمقراطي، قدم عرضا عنوانه ''الهياكل الجديدة للشرطة والتعاون القضائي في الاتحاد الأوروبي''.

- برلين في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مؤتمر عن المحكمة الجنائية الدولية قدم عرضا عنوانه ''الخبرة البلجيكية في الإجراءات الجنائية المتبعة في الجرائم ضد القانون الدولي.

المنشورات

- BRAMMERTZ S., DE VRESSE S., THYS J., "Collaboration policière transfrontalière" (Cross-border Police Cooperation), study carried out under the supervision of TULKENS F. and VAN OUTRIVE L., Minister of the Interior, National General Police, pub. Politeia, Brussels, 1993, 250 pp.

- BRAMMERTZ S., RAMBACH P.H.M., "La loi allemande sur la lutte contre le trafic illégal de stupéfiants et d'autres formes de criminalité organisée (OrgKG)" (German Act on the Fight Against Illegal Traffic in Drugs and Other Forms of Organised Crime (the 'OrgKG')), *Revue de droit pénal et de criminologie*, July-August 1993, pp. 707-726.

- BRAMMERTZ S., BOURDOUX G., "Das neue belgische Polizeiaufgabengesetz" (The New Belgian Police Responsibilities Act), *Zeitschrift für die gesamte Strafrechtswissenschaft*, 2/1996, pp. 397-415.

- BOURDOUX G., BRAMMERTZ S., "L'usage de la force et des armes à feu par les fonctionnaires de police de l'Eurégio Meuse-Rhin" (The Use of Force and Firearms by Police Officers in the Meuse-Rhine Euroregion), *Revue de droit pénal et de criminologie*, April 1995, pp. 344-407.

- BOURDOUX G., BRAMMERTZ S., "Vuurwapengebruik door politie in de Euregio Maas-Rijn" (The Use of Firearms by Police in the Meuse-Rhine Euroregion), *Delikt en Delinkwent*, October 1996, pp. 771-798.

- BRAMMERTZ S., BOURDOUX G., "Schusswaffengebrauch durch Polizeibeamte an der deutsch-belgisch-niederländischen Grenze" (Use of Firearms by Police Officers on the German-Belgian-Dutch Border), *Die Polizei*, 2/1996, pp. 33-42.

- BRAMMERTZ S., "Le droit pénal international" (International Criminal Law), in *Recueil de jurisprudence de procédure pénale*, produced under the supervision of BOSLY H.-D. and MASSET A., La Charte, 1996.

- BRAMMERTZ S., "Trafic de stupéfiants et valeur internationale des jugements répressifs à la lumière de Schengen" (Drugs Trafficking and the International Value of Repressive Convictions in the Light of Schengen), *Revue de droit pénal et de criminologie*, 11/1996, pp. 1063-1081.

- BRAMMERTZ S., "Schengen et la poursuite transfrontalière" (Schengen and Cross-border Pursuit), Vigiles, Revue de droit de police, 1/1997, pp. 1-21.

- BRAMMERTZ S., "Rechtsprobleme der grenzüberschreitenden polizeilichen Zusammen-arbeit zwischen den Schengener Staaten" (Legal Problems of Cross-border

Police Cooperation Amongst the Schengen States), *Schriftenreihe der Polizei-Führungsakademie*, 1/97, pp. 109-123.

- BRAMMERTZ S., RAMBACH P., "Evolution récente en droit pénal et en procédure pénale en République Fédérale d'Allemagne" (Recent Developments in Criminal Law and Procedure in the Federal Republic of Germany), *Revue de droit pénal et de criminologie*, 3/1998, pp. 282-292.

- BRAMMERTZ S., "Grenzüberschreitende polizeiliche Zusammenarbeit am Beispiel der Euregio Maas-Rhein" (Cross-border Police Cooperation on the Lines of the Example of the Meuse-Rhine Euregion), Freiburg im Breisgau, pub. iuscrim, Max-Planck-Institut für Ausländisches und Internationales Strafrecht, 1999, 305 pp.

- BRAMMERTZ S., "La recherche proactive en droit comparé et dans les instruments internationaux" (Pro-active Research into Comparative Law and International Instruments), CUSTODES, *Cahiers thématiques de la police et de la justice*, 1/1999, pp. 127-143.

- BRAMMERTZ S., "Liaisons dangereuses ? Les officiers de liaison, maillon humain de la coopération policière internationale" (Dangerous Liaisons? Liaison Officers, the Human Link in International Police Cooperation", Vigiles, *Revue de droit de police*, 3/2000, pp. 76-88.

- BRAMMERTZ S., "Eurojust : parquet européen de la première génération?" (Eurojust: A First-Generation European Prosecution Service?) in DE KERCHOVE G., WEYEMBERGH A., Vers un espace judiciaire pénal européen (Towards A European Criminal Legal Area), Brussels, pub. ULB, 2000, pp. 105-118.

- BRAMMERTZ S., "Coopération policière – entraide judiciaire : la recherche d'un nouvel équilibre" (Police Cooperation – Mutual Judicial Assistance: the Search for a New Balance), Vigiles, *Revue de droit de police*, 1/2001, pp. 8-18.

- BRAMMERTZ S., BERTHELET P., "Eurojust et le réseau judiciaire européen : concurrence ou complémentarité" (Eurojust and the European Judicial Network:

Competitors or Complements), Revue de droit pénal et de criminologie, April 2002, pp.389-410.

- BRAMMERTZ S., "La coopération judiciaire internationale" (International Judicial Cooperation) in Poursuites pénales et extraterritorialité (Criminal Proceedings and Extra-territoriality), La Charte, 2002, pp. 127-151.

- BRAMMERTZ S., "Cross-border operational activities" in DE RUYVER B., VERMEULEN G., VANDER BEKEN T., Combating Transnational Organised Crime, Antwerp, Maklu, 2002, pp. 133-155.

- BRAMMERTZ S., "Les officiers de liaison bilatéraux : la nouvelle circulaire 2003" (Bi-lateral Liaison Officers: the New 2003 Practice Note", Custodes 2/2003, pp.77-81.

متفرقات

- رئيس الوحدة الإدارية لتنسيق مكافحة المنظمات الطائفية الضارة.
- عضو في اللجنة الإدارية للقسم البلجيكي من الرابطة الدولية للقضاة.
- عضو في الرابطة الدولية للمدعين العامين.
- عضو في لجنة تحرير *Revue de droit pénal et de criminologie*.
- عضو في لجان التحرير CUSTODES, *Cahiers thématiques de la police et de la justice*
- رئيس الشبكة القضائية الأوروبية (الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي – ٢٠٠١).

٢ - **جالو، حسن بوخبر (غامبيا)**

بيان بالمؤهلات

تاريخ الميلاد: ١٤ آب/أغسطس ١٩٥١

مكان الميلاد: بانسانغ، غامبيا

الجنسية: غامبي

الوضع العائلي: متزوج وعنده أطفال

اللغات: الانكليزية مع قليل من الفرنسية

التحصيل الدراسي:

١ - مدرسة سانت اوغستين الثانوية في بانجول، غامبيا، ١٩٦٣-١٩٦٩.

٢ - مدرسة غامبيا الثانوية بانجول، غامبيا، ١٩٦٩-١٩٧١.

٣ - جامعة دار السلام، تترانيا، ١٩٧٣-١٩٧٦.

٤ - كلية الحقوق النيجيرية، لاغوس، ١٩٧٦-١٩٧٧.

٥ - جامعة لندن، (University college)، ١٩٧٨-١٩٧٩.

المؤهلات

١ - بكالوريوس في القانون (بمرتبة شرف) (الصف الأول)، ١٩٧٦ (دار السلام).

٢ - محامي مرافع ، ١٩٧٧ (لاغوس).

٣ - ماجستير في القانون، (القانون الدولي العام)، ١٩٧٩، (لندن).

٤ - قُبل في نقابة المحاماة النيجيرية، ١٩٧٧.

٥ - قُبل في نقابة المحاماة الغامبية، ١٩٧٧.

٦ - تسجل كمحامي مرافع ومحامي إجراء لدى المحكمة العليا في غامبيا والمحكمة العليا في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الوضع الحالي

قاضي، محكمة الاستئناف، المحكمة الخاصة لسيراليون التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٢-)

قاضي مخصص (Ad LITEM)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (٢٠٠٠-).

عضو، محكمة التحكيم في أمانة الكمنولث (٢٠٠٠-)

خبير استشاري، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة الكمنولث بشأن إصلاح القوانين وحقوق الإنسان والحكم.

المناصب التي تقلدها

أولا - مستشار دولة: غرف النيابة العامة، وزارة العدل، غامبيا، ١٩٧٧-١٩٧٩، المقاضاة الجنائية والمشورة القانونية.

ثانيا - مستشار دولة أول: غرف النيابة العامة، وزارة العدل، غامبيا، ١٩٧٩-١٩٨٢، إدارة المستشارين الآخرين العاملين في المقاضاة الجنائية، والدعاوى المدنية، والمشورة القانونية، والمسائل القانونية الدولية.

ثالثا - مسجل عام مؤقت: غرف النيابة العامة، وزارة العدل، غامبيا، في أوقات مختلفة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢، تسجيل الشركات والأعمال التجارية، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وإدارة التركات، وعقود الزواج، والدعاوى الجنائية والمدنية.

رابعا - محامي إجراء عام وسكرتير قانوني: غرف النيابة العامة، وزارة العدل، غامبيا، ١٩٨٢-١٩٨٤، وكيل النائب العام والرئيس الإداري لوزارة العدل.

خامسا - نائب عام ووزير العدل: غامبيا، ١٩٨٤- تموز/يوليه ١٩٩٤.

١٩٩٠ رئيس، فريق الخبراء الحكوميين العامل التابع للكمنولث والمعني بحقوق الإنسان.

١٩٨٩-١٩٩٤ رئيس، مجلس إدارة المركز الأفريقي للدراسات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بانجول.

١٩٩٤-١٩٩٨ في أعقاب تغيير الحكومة في عام ١٩٩٤، محامي ممارس وخبير استشاري خاص.

١٩٩٨-٢٠٠٢ قاضي المحكمة العليا في غامبيا، محكمة الاستئناف النهائي.

١٩٩٨ عضو في فريق خبراء عينه أمين عام الأمم المتحدة لإجراء تقييم قانوني للعمل الفعلي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتوصية بالتدابير اللازمة.

١٩٩٩ عينه أمين عام الأونكتاد كمستشار مشاريع وعضو في مجلس إدارة مشروع الأونكتاد لحل المنازعات المتعلقة بالاستثمارات والتجارة والملكية الفكرية الدولية.

٢٠٠٠-٢٠٠٢ رئيس، فرقة العمل القانونية الوطنية المعنية بالحكم الصالح وحكم القانون والعدالة الفعالة.

المؤتمرات التي حضرها

مؤتمرات مختلفة، منها ما يلي:

١٩٧٧ مندوب إلى المؤتمر العام لمنظمة الطيران المدني الدولية، مونتريال، كندا.

١٩٧٩ مشترك في حلقة العمل المعنية باتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها والتابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية، نيروبي، كينيا.

١٩٧٩ عضو في فريق الخبراء المحدود المنتخب من قبل منظمة الوحدة الأفريقية لإعداد مشروع أولي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

١٩٨٠ عضو في الوفد إلى اللجنة الاستشارية القانونية الأفريقية - الآسيوية، المؤتمر التذكاري، باندونغ، إندونيسيا.

١٩٨٠ عضو في وفد غامبيا إلى المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بحقوق الإنسان والشعوب للنظر في مشروع الميثاق.

١٩٨٠ عضو في الوفد الغامبي إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، فريتاون، سيراليون.

١٩٨١ عضو في الوفد الغامبي إلى المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بحقوق الإنسان والشعوب لمواصلة النظر في مشروع الميثاق واعتماده.

١٩٨١ عضو في الوفد الغامبي إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، نيروبي، كينيا.

١٩٨٢-١٩٩٢ رئيس الوفد الغامبي إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، جنيف.

١٩٨٢ عضو الوفد الغامبي إلى مؤتمر قانون البحار التابع للأمم المتحدة، مونيغوباي، جامايكا.

١٩٨٣/٨٦/٨٩/٩٢ عضو ورئيس الوفد الغامبي إلى مؤتمر وزراء القانون في الكمنولث، كولومبو، سري لانكا، وفي اجتماعات وزراء القانون اللاحقة.

١٩٨٣ قدم تقرير غامبيا الأولي بموجب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، نيويورك.

١٩٨٥ رئيس اللجنة ١ التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين – التي تعالج عمليات ومنظورات القضاء الجنائي في عالم متغير ووضع وتطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة في القضاء الجنائي.

١٩٨٥ رئيس الوفد الغامبي إلى مؤتمر الأحزاب السياسية الأفريقية المعني بالديمقراطية في أفريقيا، داكار، السنغال.

١٩٨٦ رئيس الوفد الغامبي إلى مؤتمر اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، آروشا، تنزانيا.

١٩٨٦ مشترك، الحلقة الدراسية ''العدالة والمجتمع''، معهد آسبن، كلورادو، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٨٧ نائب رئيس، مؤتمر اليونسكو لتعليم وبحث حقوق الإنسان، مالطة.

١٩٨٧ رئيس الوفد الغامبي إلى مؤتمر وزراء القانون في الكمنولث، زمبابوي.

١٩٨٧ نائب الرئيس – ندوة خبراء داكار المعنية بالميثاق الأفريقي لعام ١٩٨٧ المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب.

١٩٨٧ المقرر العام – اجتماع الخبراء الدولي المعني بالأمم المتحدة وإعمال القانون، بادن قرب فيينا، النمسا.

١٩٨٨ عضو فريق الخبراء المحدود الذي دعاه أمين عام الأمم المتحدة في الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الموضوع: أبعاد الإجرام الجديدة والتعاون الدولي لمكافحة الجريمة، فيينا.

١٩٨٤–١٩٩٤ رئيس لجنة الإدارة الوطنية في مؤسسة غامبيا للقانون.

١٩٨٤–١٩٩٤ نائب رئيس المجلس القانوني العام، غامبيا.

١٩٨٤-١٩٩٤ رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بحق الرحمة، غامبيا.

١٩٨٤-١٩٩٤ عضو مستشارية التنظيم الوطني لجمهورية غامبيا.

١٩٩١ عضو بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للكمنولث، بنغلاديش.

١٩٩٢ مشترك ومقدم ورقة في مؤتمر النواب العامين للكمنولث من الولايات القضائية الصغيرة، نيقوسيا، قبرص.

١٩٩٣ مشترك ومقدم ورقة في مؤتمر قانون الكمنولث، نيقوسيا، قبرص.

١٩٩٣ عضو الوفد الغامبي إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا.

١٩٩٣ رئيس الوفد، مؤتمر وزراء القانون للكمنولث، موريشيوس.

١٩٩٣ رئيس، فريق الخبراء لدراسة الطرق لتعزيز زيادة الاعتماد على المعاهدات النموذجية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة في فيينا (CPCJB).

١٩٩٣ رئيس، فريق الخبراء لإسداء المشورة بشأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في غامبيا.

١٩٩٤ المقرر العام، الاجتماع المشترك لوزراء القانون والداخلية الأفارقة، كمبالا، أوغندا، بشأن منع الجريمة ومكافحتها.

٢٠٠١ خبير استشاري لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتقييم احتياجات المشروع الإقليمي لحقوق الإنسان للجنوب الأفريقي، (موزامبيق وأنغولا وزامبيا وبوتسوانا وليسوتو).

٢٠٠١ خبير استشاري لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاوي، بشأن الحكم بصورة عامة والإشارة بصورة خاصة إلى: (أ) تدريب القضاة في ميدان حقوق الإنسان؛ (ب) ومشروع بناء القدرة من أجل مكتب أمين المظالم، ملاوي (٢٠٠٢).

٢٠٠٢ خبير استشاري لتقييم برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل الصومال.

٢٠٠٢ رئيس الدورة ومقدم ورقة عن التحديات التي تمثلها المحاكم الدولية الجديدة في مؤتمر أكسفورد المعني بتغير وجه التعاون الدولي في المسائل الجنائية في

القرن الحادي والعشرين. وقدم الورقتين التاليتين: (أ) التحدي المتمثل في المحاكم الجنائية الدولية الجديدة، (ب) والتعاون الدولي لمكافحة الجريمة الدولية: بعض التأملات.

٢٠٠٣ خبير استشاري لدى أمانة الكمنولث بشأن التطور الدستوري لزنجبار في إطار اتفاق ''الموافقة''.

٢٠٠٣ مشترك في معهد برانديس للقضاة الدوليين المعني بتحديد دور المحاكم الدولية والإقليمية.

ألقاب الشرف

رتبة آمر في التنظيم الوطني لجمهورية غامبيا.

العضوية في المنظمات المهنية

عضو المجلس الاستشاري الدولي للجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن.

عضو مؤسس عضو مؤسس مجلس عموم أفريقيا، محكمة لندن للتحكيم التجاري الدولي.

عضو مجلس مدراء مؤسسة سيتون، برمودا.

المنشورات

- قانون البينات في غامبيا ١٩٩٨، دار إسكاف للنشر، داكار، السنغال، ١٩٩٨.
- القانون والعدل والحكم: ورقات مختارة، دار اسكاف للنشر، داكار، السنغال، ١٩٩٨.
- قانون الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب – المقرر نشره في عام ٢٠٠٣ من قبل مؤسسة حقوق الإنسان والتنمية.

٣ - تشيلوفسكي، فلاديمير (أوكرانيا)

بيان بالمؤهلات

الجنسية: أوكراني

مكان وتاريخ الميلاد: ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، اوديسا، أوكرانيا.

التحصيل الدراسي والمؤهلات العلمية

١٩٨٥: دكتوراه في المقاضاة والإجراءات الجنائية، جامعة تاراس شيفشنكو الوطنية، كييف.

١٩٧٥: إجازة في القانون، جامعة مشنيكوف الوطنية، أوديسا.

السيرة المهنية

من ١٩٩٤ حتى الآن: الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٩٩٧ حتى الآن مكتب النائب العام، محام المحاكمة.

مستشار مشارك في الإجراءات أمام المحاكم.

اشترك في جميع جوانب الإعداد للمحاكمة.

قدم التوجيه القانوني لأفرقة التحقيق.

١٩٩٤-١٩٩٧: مكتب النائب العام، رئيس فريق التحقيق.

قدم التوجيه لفريق متعدد الاختصاصات في التحقيقات المعقدة، بما فيها التحقيقات التي أجريت مع مرتكبي الفعل الذين يشغلون مناصب قيادية.

الأنشطة ذات الصلة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٠٠٠-٢٠٠١: ترأس الاجتماع الأسبوعي للمستشارين القانونيين التابع لمكتب النائب العام.

٢٠٠٠: ترأس لجنة استعراض لوائح الاتهام، التابعة لمكتب النائب العام.

١٩٩٩-٢٠٠٣: وضع أنظمة لمكتب النائب العام تتصل بالتحقيق والمقاضاة.

١٩٧٣-١٩٩٤: أوكرانيا، دائرة النيابة العامة

١٩٨٧-١٩٩٤: وكيل النائب العام لمنطقة أوديسا (السكان ٢.٢ مليون نسمة)، أوكرانيا.

أشرف على ٣٩ مكتبا من مكاتب النائب العام للمناطق الإدارية فيما يتعلق بالمقاضاة والدعاوى المدنية.

أشرف على إدارات النيابة العامة، والاستئناف، والدعاوي المدنية في مكتب نائب عام المنطقة.

اشترك بحكم وظيفته في عمليات استعراض الأحكام الصادرة عن محكمة استئناف المنطقة.

مثّل النيابة العامة في قضايا جنائية معقدة في المحكمة العليا للمنطقة.

١٩٧٦-١٩٨٧: نائب عام في منطقة أوديسا.

وجّه النواب العامين وأشرف عليهم.

وجه محققي مكتب النائب العام في المنطقة وأشرف عليهم.

مثل النيابة العامة في قضايا جنائية في محاكم المناطق الإدارية.

قام بالإشراف القانوني على محققي الشرطة.

١٩٧٣-١٩٧٦: كبير المحققين في مكتب النائب العام للمنطقة

حقق في جرائم خطيرة.

أشرف على أنشطة محققي الشرطة والخبراء التقنيين والأعضاء الآخرين في فريق التحقيق.

الأنشطة المتصلة مباشرة بالمحكمة الجنائية الدولية

- الممثل الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لدى اللجنتين التحضيريتين لمحكمة العدل الدولية (١٩٩٧-٢٠٠١).
- عضو فريق الخبراء الذي دُعي من قبل مدير الخدمات المشتركة للمحكمة الجنائية الدولية لإعداد ورقة عن التدابير اللازمة لتخفيض مدة المحاكمات بالنسبة لكبار

موظفي المحكمة الجنائية الدولية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ - آذار/مارس ٢٠٠٣).

- عضو في فريق الخبراء الذي دُعي من قبل مدير الخدمات المشتركة في المحكمة الجنائية الدولية لإعداد ورقة عن مهام مكتب النائب العام المتعلقة بتقصي الحقائق والتحقيقات، بما في ذلك التعاون الدولي، من أجل مكتب النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية، (آذار/مارس - حزيران/يونيه ٢٠٠٣).
- أعد مشاريع أنظمة لمكتب النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية بناء على دعوة من مدير الخدمات المشتركة في المحكمة الجنائية الدولية، (آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

المنشورات

منشورات عديدة تتعلق بالعدالة الجنائية والإجراءات الجنائية الدولية، (انظر المنشورات الرئيسية والعروض المقدمة في المؤتمرات الواردة أدناه).

الخبرة في مجال التعليم

١٩٩١-١٩٩٤ علّم في جامعة مشنيكوف الوطنية (أوديسا) في مجال الإجراءات الجنائية والنيابة العامة.

الدورات التدريبية

شباط/فبراير ٢٠٠٣:	التدريب على نظام انتقاء الموظفين من أجل أعضاء مجلس وهيئة الاستعراض المركزي، الأمم المتحدة.
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠:	حلقة عمل بشأن مهارات الانتقاء وإجراء المقابلات، الأمم المتحدة.
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠:	التدريب على نظام تقييم الأداء (PAS) في الأمم المتحدة من أجل رؤساء هيئات الطعن التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الأمم المتحدة.
أيار/مايو ١٩٩٤:	زمالة زيارة في معهد الأمم المتحدة الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها في هلسنكي (HEUNI).

١٩٨٧: دراسات إدارة في دورات تدريبية متقدمة من أجل الإدارة التنفيذية لمكتب النائب العام، موسكو.

أنشطة أخرى ذات صلة

١٩٩٤: عضو في مجلس محرري ''LAW HERALD''، جامعة مشنيكوف الوطنية، أوديسا

اللغات

الانكليزية والروسية والأوكرانية

العضوية المهنية

من عام ١٩٧٩ حتى الآن – الرابطة الدولية للنواب العامين.

المنشورات الرئيسية والعروض المقدمة في المؤتمرات

Principal Publications

Globalizing Criminal Justice: Challenges for the International Criminal Court, in Global Governance: A Review of Multilateralism, volume 9, No 3, 2003.

Reconciling Different Justice Systems, (forthcoming in War Crimes: An Historical Encyclopedia, ABC-CLIO, Inc., United States, 2003).

Brcko Case, (forthcoming in War Crimes: An Historical Encyclopedia, ABC-CLIO, Inc., United States, 2003).

Jelisic, Goran, (forthcoming in War Crimes: An Historical Encyclopedia, ABC-CLIO, Inc., United States, 2003).

Proceedings in the International Criminal Court: Some Lessons to Learn from ICTY Experience, in European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, Issue 4, 2002.

Legal Systems and Cultures in the International Criminal Court: The Experience from the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, in International and National Prosecution of Crimes Under International Law: Current Developments. Berlin Verlag, Arno Spitz GmbH, Germany, 2001.

Serious Violations of International Humanitarian Law, Investigation by the Office of the Prosecutor of the ICTY, in Modus, Issue 3, 2000.

Rules of Procedure for the International Criminal Court: Problems to Address in Light of the Experience of the ad hoc Tribunals, in Netherlands International Law Review, Vol. XLVI-1999-Issue 3.

Victims' procedural rights at trial: Approach of Continental Europe and the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, in Caring for Crime Victims: Selected Proceedings of the 9th International Symposium on Victimology, Criminal Justice Press, Monsley, N.Y. USA, 1999.

Trial in International Criminal Jurisdictions: Battle or Scrutiny? In European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, Volume 6, Issue 1, 1998.

Second Session of the Preparatory Commission for the International Criminal Court, in International Law Forum Du Droit International, 1999.

Ukraine: Crime and Criminal Justice (with S. Chapkey), in The International Criminal Justice Fact Book, Bureau of Justice Statistics, U.S. Department of Justice, 1996.

Discretionary Power of the US Attorneys and General Principles of Prosecution, in Urgent Issues of the State and Law, Odessa University, 1994, (Russian).

Procedural Functions of the US Attorneys, in Selected Papers, Kharkiv, 1994, (Russian).

Application of some Unconventional Means in the USA Criminal Procedure, in Role of Forensics and Criminalistics in Crime Prevention" Odessa, 1994, (Russian).

The Institution of the US Attorneys as an Analogue to the Ukraine's Model of Procuracy, in Law Herald, 1994, #3, (Russian).

What are the Procedural Rights of US Defence Counsel? in Business, 1994, #9, (Russian).

The Problems of Possible Transition to the West-European Model of Procuracy, in Urgent Problems of the Law on Criminal Procedure and Criminalistics at the Present Stage, Odessa State University, 1993, (Russian).

Procuracy: from a Political Tool to a Representative of the Public Interests, in Ukraine: Formation of Independence, Odessa University, 1993, (Ukrainian).

Procuracy as a Representative of Public Interests, in Law and Business, 1993, #42, (Ukrainian)

Procuracy's Status in the Government in Light of the Draft Constitution of Ukraine. In Law of Ukraine, 1992, #6, (Ukrainian).

Procuracy's Status within Governmental System, in Law on Procuratura, Theory and Practice of its Implementation, Ukrainian Academy of Law. Kharkiv, 1992, (Russian).

Dismissal of the Criminal Cases by Attorneys in the USA, in Problems of Crime Prevention in Ukraine, Academy of Science of Ukraine, Kiiv, 1992 (Ukrainian).

The Doctrine of Procuracy's Authority, in Sovetskoje Gosudarstvo i Pravo, 1990, #9, (Russian).

Co-ordination in Prevention of Juvenile Crime, in Socialisticheskaja Zakonnost, 1980, (Russian).

Procuracy's legal supervision in Prevention of Juvenile Crime, in Radjanske Pravo, 1977, (Ukrainian).

Problems in Investigations of Juvenile Crimes, in Radjanske Pravo, 1975, (Ukrainian).

Main Presentations at international conferences

Rapid Response to Violations of International Humanitarian Law- ICTY Experience, Geneva, International Experts Meeting on Humanitarian Principles, September 1999.

The International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia - Experiences and Possible Consequences for a Permanent International Court, Bonn, International Symposium of the Forum Menschenrechte, April 1998.

Victims' Procedural Rights at Trial: Approach of Continental Europe and the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. Amsterdam, 9th International Symposium on Victimology, August 1997.

Organised Crime Issues in Ukraine, New York, International Conference on International Perspectives on Crime, Drugs and Public Order, June 1994.